

## خوري: ٢٤٤٨ طالباً قبلوا في الماجستير في دمشق الشهر القادم مفاضلة الدراسات العليا للكلية الطبية والعمارة والمعلوماتية

الوطن

بين نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية عصام خوري له «الوطن» أن ٢٤٤٨ طالباً وطالبة تم قبولهم في مفاضلة الدراسات العليا لمختلف الماجستير الأكاديمية والتأهيل والتخصص وديبلومات التأهيل التربوي، وذلك من أصل ٨٩٠٩ متقدمين إلى المفاضلة بجامعة دمشق، مشيراً إلى أنه تم إعلان النتائج للطلاب بشكل قياسي بعد تدقيق جميع المعدلات والامتحانات المعيارية لعدد من الكليات ضمن الجامعة.

وبين خوري أن مفاضلة الكليات الطبية «طب بشري وطب أسنان وصيدلة» إضافة إلى المعلوماتية والعمارة تصدر الشهر القادم بشكل مركزي من وزارة التعليم العالي، مشيراً إلى أن عدد الطلاب المتوقع قبولهم فيها يصل إلى ١٤٠٠ طالب وطالبة.

كما أشار نائب رئيس الجامعة إلى البدء أمس الأول بقبول طلبات التقدم إلى مفاضلة الدراسات العليا الخاصة بالطلاب العرب والأجانب في كليات «الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والهندسة المعمارية والهندسة المعلوماتية والمعهد العالي للتخطيط الإقليمي» للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

واشترطت الجامعة حصول الطلاب على تقدير جيد في الإجازة الجامعية، وأن تؤهلهم للقبول في درجة الماجستير في البلد المانح للشهادة، وألا يقل التقدير عن درجة جيد في الجامعات الحكومية إذا كانت درجة الإجازة صادرة عن جامعة سورية، مع تحقيق معدل ٧٥ بالمئة من الجامعات الخاصة السورية والمعاهد العليا السورية، كما اشترطت أن تكون الإجازة من الشهادات المقبولة للقبول في الدراسات العليا في الطب البشري وفق النظام الخاص بالدراسات العليا بالكلية في الدرجة المذكورة، وأن تكون الشهادة الثانوية للطالب متوافقة مع درجة الإجازة وفق القواعد المطبقة في الجامعات الحكومية السورية، مع ضرورة إجراء معادلة للشهادات التي يحملها الطلاب كشرط لقبولهم، مضيفاً: إن التسجيل مستمر في مركز التسجيل المعتمد في مديرية النظم والمعلومات حتى ٥ كانون الأول القادم، ومن المقرر قبول نحو ١٥٠ طالباً وطالبة بمختلف التخصصات، ليصل إجمالي عدد الطلاب المقرر قبولهم في جميع أنواع مفاضلات الدراسات العليا إلى نحو ٥ آلاف طالب.



## ارتفاع سعر السكر في الأسواق يسبب ازدياداً على صالات السورية للتجارة في ريف دمشق

راما محمد

لاحظت «الوطن» وجود ازدياد أمام إحدى صالات السورية للتجارة في ريف دمشق، ولوقوف على أسباب ذلك تواصلت مع مدير فرع السورية للتجارة في ريف دمشق أحمد حناوي الذي أعاد سبب الازدياد إلى ارتفاع الطلب على مادة السكر والسعي إلى الحصول عليها من صالات السورية؛ لكون المادة ارتفعت سعرها في الأسواق بشكل جنوني، على حين أنها ما زالت ضمن السعر النظامي لدى صالات المؤسسة.

وأوضح حناوي أن الصالات أصبحت توزع المادة بكميات قليلة إذ جرى تحديد ٢ كيلو من المادة كحد أعلى للشخص بعد أن كان ٥ كيلو، وذلك «لضمان وصول المادة إلى جميع المواطنين واستعادة جميع الشرائح منها، وضمان استمرارية توفر المادة في الصالات»، وقال: السورية تباع السكر بـ ٢٥٠ ليرة للكيلو الواحد على حين أنه في الأسواق تجاوز الـ ٤٠٠ ليرة، مضيفاً: لم يكن هناك طلب كبير على المادة سابقاً.

وتابع: الأيام القادمة ستكون أفضل على صعيد توفر المادة وحدوث بعض الانفراج. وأكد حناوي توفر مادة السكر وبكميات كبيرة، وأن الكميات تصل بحراً تبعاً لفضلها عن توفر المادة ضمن مستويات الائحة، مبيّناً أن كل صالة في ريف دمشق تحصل يومياً على ما بين ٥ إلى ١٠ شواتل بوزن ٥٠ كيلو (٢٥٠ إلى ٥٠٠ كيلو). ولفت حناوي إلى حدوث بعض النذرة مؤخراً في مادة الزيت لكنها لم تقلد.

مؤكداً ازدياد الطلب والإقبال على الصالات في ظل ارتفاع أسعار السوق، على حين أن أسعار السورية للتجارة لم ترتفع لكونها لا ترتبط بأسعار السوق أو أسعار صرف الدولار وغيرها، ولم تتأثر أي مادة ضمن صالات المؤسسة بما يحدث في السوق.

وفي السياق، نفى مدير فرع السورية للتجارة حصول أي ارتفاع على سعر مادة اللحم، كاشفاً أن مبيعات المادة ضمن الصالات لا تقل عن ٤٠ مليون ليرة شهرياً.

وأوضح أن انقطاع الكهرباء يتسبب بالعديد من المشاكل فعادة اللحم تقسد في حال انقطع عنها التبريد، «ما يضطر مشرفي الصالات للطلب من المواطنين الحياء عند ساعة معينة وهي الساعة التي تأتي بها السيارة المبردة محملة باللحم من البراد المركزي».

ويشكر حناوي أن مهمة فرع السورية للتجارة فيما يتعلق بموضوع الغاز، هي الوصول إلى مناطق الضغط الاستهلاكي والمناطق التي تشهد ارتفاعاً في عدد السكان في المحافظة للمساعدة في تخفيض الازدياد، بالتنسيق مع المحافظة والبلديات ومديرية الغاز لإطلاع المؤسسة على أي حالة اختناق.

وأكد حناوي أن التوزيع لا يكون إلا عن طريق البطاقة الذكية من خلال ٤ سيارات سعة كل منها ٣٠٠ أسطوانة، مبيّناً أن مديرية الغاز لا تزود سيارات المؤسسة بالغاز ما لم توزع الكمية السابقة على البطاقة الذكية.



عبد الهادي شباط

جملة من الشكاوى وردت له «الوطن» حول سوء حالات بيع وتوزيع بعض المواد الأساسية في صالات ومراكز «السورية للتجارة» بدمشق، وخاصة مادتي السكر والزيت، بسبب الامتناع عن البيع رغم توافر المادة في الصالة، وهو ما حصل في مجمع الأمويين، إضافة لحالات المحاباة في البيع ومنح الأولوية للمعارف والأقارب، وسوف تعكف بهذا الجزء مما تحدث به مقدمو الشكاوى عن الملاحظات التي عاينوها لدى زيارتهم للصالات للاستفادة من الأسعار التي تباع بها السورية للتجارة.

وفي متابعة للموضوع مع ذوي الشأن، اتصلت «الوطن» مع مدير عام السورية للتجارة بدمشق يوسف عقلة الذي أبقانا على الخط واتصل مع مدير مجمع الأمويين لسؤاله عن مثل هذه الملاحظات، فبادر بنفي كل تلك الملاحظات والشكاوى، وأفاد بأن عمليات التوزيع والبيع تجري بسلاسة، ويمكن لأي مواطن الحصول على مادة السكر والزيت من المجمع بالأسعار المخفضة.

وهنا كان لابد أن نسأل مدير دمشق عن الإجراءات التي يتم العمل عليها لمعالجة عمليات البيع وتوزيع مثل هذه المواد الأساسية والمخفضة السعر مقارنة مع السوق، ليبيّن أن هناك نظام مراقبة عبر الكاميرات لأداء العاملين ورصد أي مخالفة، ومتابعة عمليات الإدخال والإخراج للمواد المعروضة في الصالات، إذ يتم الرجوع للكاميرات عند الإشتباه في أي ملاحظة، إضافة لإحداث قنوات لنقل المعلومات والملاحظات عن عمل صالات ومراكز التوزيع بشكل دائم، كما بين أن هناك زيارات مفاجئة تنفيذها الإدارة من دون الإعلان عنها لمتابعة العمل ورصد المخالفات، وأنه يتم استقبال أي ملاحظة من المواطنين، ويتم المحاسبة فوراً في حال ثبوت المخالفة.

وحول سؤال «الوطن» عن ضبط مخالفات، ومحاسبة المسؤولين عنها، بين المدير أنه تم مؤخراً فصل ثلاث عاملات في الصالات بسبب ارتكاب مخالفات، وإن الإدارة تتجه للتشدد في المحاسبة وغالباً ما تطبق عقوبة الفصل من العمل.

وجود طلب متزايد يمكن زيادة هذه الكمية، إضافة لتوزيع هذه المواد عبر خمس سيارات جواله في مختلف أحياء دمشق وخاصة الشعبية منها.

وبين أنه يحق لأي مواطن يومياً شراء ٢ كيلو سكر وعلبة زيت سعة لترين، إذ يتم بيع كيلو السكر بسعر ٢٥٠ ليرة، ولتر زيت عباد الشمس بسعر ٧٠٠ ليرة، وهي أسعار مخفضة، وأقل بكثير من مبيع مثل هذه المواد في الأسواق، وأن الاكتفاء بتحديد المبيع لكل مواطن بنحو ٢ كيلو سكر ولتر زيت يومياً للغاية منه فتح المجال لتسقيف أكبر شريحة من المواطنين من هذه الأسعار.

واعتاد عمليات الإدخال والإخراج للمواد المعروضة في الصالات، إذ يتم الرجوع للكاميرات عند الإشتباه في أي ملاحظة، إضافة لإحداث قنوات لنقل المعلومات والملاحظات عن عمل صالات ومراكز التوزيع بشكل دائم، كما بين أن هناك زيارات مفاجئة تنفيذها الإدارة من دون الإعلان عنها لمتابعة العمل ورصد المخالفات، وأنه يتم استقبال أي ملاحظة من المواطنين، ويتم المحاسبة فوراً في حال ثبوت المخالفة.

وحول سؤال «الوطن» عن ضبط مخالفات، ومحاسبة المسؤولين عنها، بين المدير أنه تم مؤخراً فصل ثلاث عاملات في الصالات بسبب ارتكاب مخالفات، وإن الإدارة تتجه للتشدد في المحاسبة وغالباً ما تطبق عقوبة الفصل من العمل.

## كلام رسمي جداً

تأخر تنفيذ طريق مدينة البعث بالقنيطرة

بسبب صعوبات الاتصالات والمياه

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم عدد ٢٢٧٥ تاريخ ١٧/١١/٢٠١٩ وما جاء في جزء من مقال العدد المنشور للصحفي خالد الخالد عن تحميل عضو المكتب التنفيذي قاسم محمد مسؤولية توقف مشروع طريق مدينة البعث القنيطرة المحررة إلى الشركة العامة للطرق والجسور كما جاء في نص المقال حرفياً: رغم إعطائهم أمر المباشرة في ١٤/٩/٢٠١٩ وحتى تاريخه لم تباشر الشركة عملها، علماً أن أعمال التعمير تتوقف في منتصف الشهر القادم لأن المجلول الزفتي لم يعد يصلح للعمل، مؤكداً أن مبررات الشركة غير مقنعة والملاحظ بطء التنفيذ بالمشروعات الموكلة للشركة خارج المحافظة ما حرم القنيطرة من استثمار طريق حيوي مهم وتم قسطة بالشهر الثامن من العام الماضي تحيطكم علماً:

بأن تاريخ أمر المباشرة ١٤/٩/٢٠١٩ وليس ١٤/٩/٢٠١٩ بموجب كتاب المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية فرع القنيطرة رقم ١٦٨/ص تاريخ ١٧/١٠/٢٠١٩ كما ورد في المقال المذكور، وأنه لم يتم بدء التنفيذ بسبب قيام المؤسسة العامة للاتصالات بتمديد خط كابلات وحفر على طول محور الطريق، وكذلك المؤسسة العامة لمياه الشرب قامت بتنفيذ حفريات عرضية في مقاطع مختلفة من الطريق، أي إن الموقع غير خال من العوائق وذلك بموجب كتابنا رقم ٥٨٠/٢٩/ص تاريخ ١٣/١١/٢٠١٩، وبأن الجزء المشروط هو من نوار المرور وحتى جسر الرقاد يعود لمشروع آخر حيث تم قسطة وإزالة السواتر الترابية وتم تنفيذ الأعمال البيوتونية لجسر الرقاد وهو قيد التعاقد مع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية وغير مصدق حتى تاريخه.

علماً أنه لا يوجد بطء بتنفيذ المشاريع خارج المحافظة، ويسير العمل بوتيرة عالية حيث إن الشركة حاربت على الانتهاء من جميع مشاريع إعادة الإعمار المبرمة مع المحافظة والطريق مستمر ولا يوجد أعمال تعبيد للمشروع المذكور كما ذكر في المقال حسب الكشف التقديري للعقد رقم ٤٢ لعام ٢٠١٩.

مدير فرع المنطقة الجنوبية المهندس عفيف علي الزعيبي

## أساليب غش بطلها «موزعون».. «صباغ عدم الرجوع» حيلة لسرقة ٢٠ لتراً في كل تعبئة! أسعد له «الوطن»: ٢٦٠٠ عائلة بدمشق «تعتذر» عن شراء المازوت لأسباب خاصة

هادي بك الشريف - رامي محفوظ

أساليب غش بطلها عدد من موزعي مادة المازوت بدمشق ممن تفننوا في التلاعب بكميات التوزيع بطريقة جديدة راح ضحيتها عدد من العائلات ممن «لا حول لهم ولا قوة»، إلا أن يتفردوا لتقديم الشكاوى «إن تنبهوا للتلاعب... ولكن بعد فوات الأوان»:

ويحسب ما أكد مدير محروقات دمشق إبراهيم أسعد فإن أغلب حالات السرقة تتدرج تحت اسم «صباغ عدم الرجوع» والتي تعتبر من الطرق الصعب كشفها من الزبائن، وخاصة إذا كانت الكميات المبيعة تفرغ داخل الخزان، وتعتمد على سحب كميات من المادة داخل الخرطوم بعد عملية الضخ، الأمر الذي يتسبب بسرقة موصوفة عبر ضخ المازوت بطريقة وهمية لغاية التلاعب.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال أسعد: بموجب هذه الحيلة تتم سرقة أكثر من ٢٠ لتر مازوت في كل عملية تعبئة للمادة بمعدل ٢٠٠ لتر لكل عائلة، مضيفاً إن شكاوى ترد حول هذا الأمر، ليصار إلى تشكيل لجنة فنية من مديرية التعمير بدمشق لضبط الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتلاعبين، ذاكراً أن عدداً من الحالات تحدث دون أن ينتبه لها المواطن نتيجة التعبئة بالخزان ما يشكل صعوبة في تأكد المواطن من الكميات.

وأشار مدير محروقات دمشق إلى سحب رخصة ١٥ موزعاً مادة المازوت نتيجة حالة التلاعب بنقص الكيل والبيع بسعر زائد أو مادة مغشولة «بتم خلطه»، مبيّناً في سياقها أنه يسمح للمواطنين تعبئة المادة ضمن «بدونات» ضمن الأماكن السكنية وذلك في حال لا يوجد لدى العائلة خزان وذلك تسهلاً للمواطنين.

وحول سؤال «الوطن» عن وجود حالات شراء المادة من المواطنين من قبل الموزع،

وبين أن ما تم توزيعه في دمشق من مادة مازوت التدفئة من بداية الموسم، أي من ١٥ أيلول وحتى تاريخه؛ يعادل تقريباً ما تم توزيعه خلال موسم كامل في السنوات الماضية، لافتاً إلى أن ما تم توزيعه من مازوت التدفئة في دمشق تجاوز ٣٥ مليون ليتر حتى تاريخه، أي أن المادة وصلت لأكثر من ١٧٧ ألف عائلة، مبيّناً أن نسبة التسجيل على المادة انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة الحالية، ووصل عدد العائلات التي تسجل على المادة يومياً بحدود ٧٠٠ عائلة، في حين أنه يتم توزيع المادة على نحو ٣٠٠٠ عائلة يومياً، أي إن نسبة التوزيع حالياً أكبر من نسبة التسجيل.

ولفت المصدر إلى أن نسبة التنفيذ من بداية الموسم حتى تاريخه وصلت لحدود ٧٠ بالمئة من عدد العائلات المسجلة على المادة، مبيّناً أن مدة توزيع المادة على العائلات في دمشق تختلف من منطقة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال في قلب مدينة دمشق يتم توزيع المادة على العائلات المسجلة خلال يومين، وفي منطقة عس الورور خلال يومين أو ثلاثة أيام، أما في مناطق أخرى مثل منطقة زين العابدين فليس هناك إمكانية لتوزيع المادة خلال فترة محددة.

وأشار إلى وجود مشكلة حالياً بتوزيع المادة على العائلات في منطقة المزة ٨٦، وتم الاستعانة بسيارات توزيع من مراكز أخرى، بالإضافة للمركز المخصص بالتوزيع الموجود في منطقة المزة ٨٦، لافتاً إلى أنه يتم تغذية التوزيع أو الخلل بالتوزيع في المنطقة من خلال الاستعانة بسيارات التوزيع الموجودة في مناطق أخرى، منوهاً بأن عدد سيارات التوزيع في محافظة دمشق هو ٥٠٠ سيارة وكلها تتبع للقطاع الخاص.

وختم المصدر تأكيداً أن مادة المازوت متوفرة بشكل جيد هذا العام، والمخازن جيدة، وليس هناك أي نقص، وسيتم توزيع المادة على كل العائلات التي سجلت على المادة.



توزيع الدفعة الثانية، للحصول عليها، وإلا فستفقد حقها في الدفعة الثانية التي من المقرر أن يتم البدء بتوزيعها على العائلات في دمشق مع بداية العام القادم (٢٠٢٠). وأشار إلى أن العائلة التي لم تسجل على مادة المازوت خلال توزيع الدفعة الأولى ولم تحصل على مخصصاتها، لا تفقد حقها من مخصصاتها من الدفعة الأولى بعد البدء بتوزيع الدفعة الثانية، وسيتم توزيع الدفعتين لها أي ٤٠٠ ليتر بدلاً من ٢٠٠ ليتر، لافتاً إلى أنه خلال العام الماضي تم توزيع دفتين على العائلات التي لم تحصل على الدفعة الأولى بعد البدء بتوزيع الدفعة الثانية، وحصلت ٩ آلاف عائلة على ٤٠٠ ليتر أي الدفتين معاً.

مع متابعة عملية توزيع المادة لجميع العائلات المسجلة لتحصل على حصتها من المادة قبل نهاية العام (الدفعة الأولى). ولف إلى استقرار وضع المادة، كما يتم تنفيذ ١٧ ألف طلب في الأسبوع، متوقعاً أن تصل الكميات المبيعة من المازوت إلى ٥٠ مليون لتر، ذاكراً أن أكبر فترة ضغط على المادة كانت خلال الشهر التاسع من العام الجاري، حيث وصل فيها عدد المسجلين إلى ١٢٠٠ طلب بشكل يومي.

وفي سياق متصل صرح مصدر في فرع «محروقات» بدمشق له «الوطن» بأن العائلة التي سجلت على مادة مازوت التدفئة خلال توزيع الدفعة الأولى وحصلت عليها من الضروري أن تسجل على المادة خلال

قال أسعد: قد تحدث هذه الحالات من بعض العائلات ممن يعتذر عن شراء المادة ليقوموا ببيعها إلى الموزع نفسه، مضيفاً إن هذا الأمر صعب معرفته ويحصل ضمن اتفاق بين الطرفين وبالتراضي.

وعن واقع المادة، أوضح مدير محروقات أن هناك زيادة في معدل الطلب على المادة وصل إلى ٣٠٠ طلب هذا الأسبوع مقارنة مع الأسبوع الماضي، بحيث يصل عدد الطلبات حالياً بشكل يومي إلى ١٠٠٠ طلب وذلك لاشتداد موجة البرد.

وكشف أسعد أن ٣٦٠٠ عائلة اعتذرت عن شراء المادة في العاصمة لأسباب خاصة بهم، مضيفاً إن عدد العائلات الإجمالي المسجل على المادة يصل إلى ٢٤٠ ألف

■ ٧٠ بالمئة ممن سجلوا على مازوت التدفئة حصلوا عليه

■ سحب ترخيص ١٥ موزعاً في العاصمة